إفريقيا العربية

14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة www.14october.com

الإثنين - 6 ديسمبر 2010 - العدد 15014

Monday- 6 December 2010 - Issue15014

٦

www.14october.com

يتميزن بالجدية والصرامة والتفاني في العمل

فتيات مغربيات يقتحمن عالم السلطة بصفتهن (قائدات)

الرباط / متابعات:

اقتحمت النساء المغربيات بشكل لافت في الفترة الأخيرة مهناً كانت في ما قبل حكراً على الرجال، تتعلق بأجهزة السلطات المحلية التابعة لوزارة الداخلية، وذلك بصفتهن (قائدات)، حيث يعملن على الإشراف على النظام العام والأمن والمحافظة عليهما في مقاطعات المدن.

ونالت هذه التجربة، التي سعت إلى تأنيث مهن السلطة، الكثير من الإشادة والرضا من طرف فئات عديدة من المجتمع باعتبارها تجسيداً لمبدأ المساواة بين الجنسين في تبوأ المناصب.

وفي المقابل، يرى البعض الآخر في ممارسة شابات في مقتبل العمر لمهنة (القائد) صعوبة بالغة لما يتطلبه هذا المنصب من جهد ومتابعة ميدانية تشق حتى على رجال السلطة من ذوي الخبرة.

خديجة الفيلالي، سعيدة منصر، ومونية بلفقيه.. وأخريات شابات في عمر الزهور اخترن ولوج مهن كانت في ما مضى تعتبر مهناً ذكورية بامتياز، تلك التي تخص العمل كـ (قائد) يشرف على تسيير أحياء بكاملها أمنياً وإدارياً في مقاطعات حضرية وقروية.

خديجة ـ مثلاً ـ تم تعيينها قبل أشهر في ملحقة إدارية بمدينة تاونات بعد أن أكملت دراستها القانونية بتفوق بجامعة محمد بن عبدالله بفاس، وحصلت على شهادة الدراسات الجامعية المعمقة، ومن ثم التحقت بالمعهد الملكي للإدارة الترابية في مدينة القنيطرة حيث تابعت تكوينها للتخرج وتبوأ منصب (قائدة)، بعد أن كان من قبل محظوراً على الجنس اللطيف الترشح لمباريات هذه المدرسة المتخصصة في تخريج رجال الأمن والسلطة.

وبالنسبة للقائدة سعيدة منصر فقد ثابرت في دراستها القانونية في الجامعة وحددت لنفسها هدف العمل في جهاز السلطة المحلية والمساهمة في تطبيق القانون وإحقاق الحق من خلال وظيفتها، فالتحقت بدورها بمعهد الإدارة الترابية بالقنيطرة، وكانت من بين أوائل الشابات المتعلمات اللواتي تابعن تكوينهن في هذه المدرسة، وبعد ذلك تخرجت لتنتظر تعيينها في إحدى المقاطعات الحضرية بفاس.

وتباشر سعيدة عملها الجديد بطموح كبير، وهي تتوق إلى تطبيق ما تعلمته نظرياً من تكريس مبادئ القانون دون تمييز بين المواطنين، وتخرج إلى الميدان بنفسها للنظر في مشاكل سكان المنطقة التي تسير شؤونها، وتحاول حل معضلات الأحياء التي تتبع مجال اختصاصها ونفوذها بالرغم من العديد من التحديات والعراقيل التي تنتظر تدخلاتها.

مستشار الرئيس الجزائري:

بريطانيا تؤيد حظر دفع الفدية للجماعات المتشددة

لندن/14 أكتوبر/متابعات:

أكد كمال رزاق بارة مستشار الرئيس الجزائري المكلف بملف مكافحة الإرهاب أن بريطانيا تؤيد حظر دفع الفدية للجماعات المتشددة، مشيرا إلى أن التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب تحظى باهتمام متزايد من قبل الكثير من الدول الصديقة، خاصة وأن الطريقة التي عالجت بها الجزائر مشكلة الإرهاب كانت متعددة الأشكال ولم تقتصر على المعالجة الأمنية فقط، حسب قوله.

وأضاف رزاق بارة الذي يترأس الوفد الجزائري المشارك في أعمال الدورة الثانية لاجتماعات التعاون الجزائري البريطاني في مجال مكافحة الإرهاب بلندن، أن شركاء الجزائر يعتبرونها «عنصراً فاعلا» في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي.

وأوضح في تصريحات لوكالة الأنباء الجزائرية «واج» أن هذا الاجتماع سمح لوفدي البلدين باستعراض المسائل ذات الصلة بالإرهاب، مشيرا إلى أن «الطرفين تناولا موضوع تقييم وتطور الخطر الإرهابي بالبلدين وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي».

وأكد مستشار الرئيس الجزائري أن وفد بلاده ألح كثيرا خلال هذا الاجتماع على موضوع تطور الوضع بمنطقة الساحل، وشرح المبادرات المختلفة التي اتخذتها الجزائر من أجل تنسيق عمل دول المنطقة، بهدف تعزيز الأمن بالمنطقة والقضاء على الإرهاب، وذلك من خلال تنظيم عمل مكثف على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي لفائدة سكان هذه المنطقة.

وأوضح أن بريطانيا ترى أن دور الجزائر في منطقة الساحل يبقى محورياً، خاصة في ما يتعلق بمبادرات التنسيق شبه الإقليمي التي تحرص عليها الجزائر لتأمين المنطقة من مختلف التحديات الأمنية، مشددا على أن الطرف البريطاني يرى أن أولوية تأمين الساحل تعود إلى دول المنطقة، دون أي تدخل أجنبي مهما كانت أسبابه وأشكاله.

وأشار بارة إلى أن الجزائر وبريطانيا تناولتا خلال هذه الاجتماعات موضوع حظر تسديد الفدية، موضحا أن البلدين متفقان حول هذه النقطة بشكل تام.

وذكر أن الطرفين بحثا أيضا مختلف المبادرات التي يمكن اتخاذها معا لضمان توسيع الاتفاق حول هذه النقطة إلى دول أخرى، خاصة على مستوى اللجان المختصة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وشدد مستشار الرئيس الجزائري على أن الاجتماع كان فرصة أيضا للحديث عن التعاون بين البلدين، والإمكانيات التي يجب رصدها لمواجهة خلايا تمويل الإرهاب، خاصة أموال الفدى والإجرام المنظم التي تطيل عمر الجماعات الإرهابية وتزيد في خطرها.

وعلى جانب آخر تطرق الخبراء الجزائريون والبريطانيون المشاركون في الاجتماع إلى المسائل المتعلقة بالمساعدة الفنية في مجال التدريب واكتساب خبرة تسيير المنشآت، خاصة مثل تأمين المنشآت الصناعية والمناطق الاستراتيجية، وكيفية التعامل مع الأحداث المهمة.

وأكد بارة أن بريطانيا «عبرت عن إرادتها في تطوير أشكال الشراكة مع الجزائر، سواء في الإطار الثنائي أو في إطار الاتحاد الأوروبي لمرافقة بلدان المنطقة في العمل الذي تقوم به لضمان أمنها)) .

قدراتها تسمح لها بتغطية كافة حاجيات أوروبا بحلول (2050)

الجزائر تريد التحول إلى بلد منتج للكهرباء النووية

الجزائر/14 أكتوبر/إيلاف:

تحضر الجزائر لتصبح بلدا منتجا للكهرباء النووية، معتمدة على قدراتها الخام التي تمكّنها من تأمين كل احتياجات أوروبا خلال الـ40 سنة القادمة، ويؤكد مسؤولون وخبراء أنّ الاستثمار في الكهرباء النووية سيولد طفرة اقتصادية كبيرة في بلد لا يزال خاضعا لهيمنة المحروقات.

تمتلك الجزائر حاليا مفاعلين نوويين صغيرين، هما (سلام) بمنطقتي عين وسارة (250 كلم جنوب) و(نور) بالدرارية (20 كلم شمالا)، فضلا عن تخطيطها لإنشاء عشرة مفاعلات نووية جديدة تختص بإنتاج الطاقة الكهربائية، وإنشاء وحدات إلكترونية نووية على المديين المتوسط والبعيد، في سياق بحث الجزائر على تطوير تطبيقاتها النووية لأغراض سلمية ذات أبعاد اقتصادية منتجة.

ويؤكد «يوسف يوسفي» الوزير الجزائري للطاقة والمناجم، أنّ الكهرباء النووية تشكّل أولوية بلاده حاليا، ويركّز يوسفي على اتجاه قطاعه لجعل إنتاج الكهرباء النووية محورا أساسيا لسياسة الجزائر الطاقوية خلال المرحلة القادمة، لافتا إلى أنّ الجزائر التي تعد ثاني أهم دولة في إنتاج الطاقة النووية في القارة السمراء بعد جنوب إفريقيا، تسمح لها إمكاناتها باكتساح كل أوروبا بالكهرباء في آفاق سنة 2050.

وعلى منوال فرنسا التي تنتج 77 ٪ من الكهرباء عبر الطاقة النووية، اليابان (30 ٪) والولايات المتحدة (20 ٪)، تطمح الجزائر إلى إنتاج 30 بالمائة من طاقتها الكهربائية انطلاقا من النووي، بهذا الشأن، يبرز باديس دراجي الرئيس المدير العام للمؤسسة الجزائرية للطاقات المتجددة، أنّ برنامجا محليا موسّعا تمّ مباشرته منذ العام 2008، ورصدت له مخصصات تربو عن 19 مليار دولار لإنتاج الكهرباء النووية في شوط أول يمتد إلى العام 2017، ويرى دراجي أنّ الجزائر يمكنها أن تصبح مصدرا رياديا لهذه الطاقة نحو أوروبا.

وبالتزامن مع اعتزام الجزائر إنتاج 23 ألف ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية بينها 17 ألف ميغاواط موجهة إلى السوق المحلية وستة آلاف ميغاواط للتصدير، يبرز وزير الطاقة الجزائري مشروع (ديزيرتيك) الذي ستجسده بلاده بالشراكة مع عدد من المجموعات الأوروبية، كما سيتم انجاز مشروعات أخرى بينها مدينة جديدة تعتمد كليا على الطاقة الشمسية للتموين بالكهرباء، بيد أنّ يوسفي رفض تقديم المزيد من التفاصيل.

لكن نور الدين بوطرفة الرئيس المدير العام لشركة سونلغاز المملوكة للحكومة، يقدر أنّ استخدام بلاده لتكنولوجيا الطاقة النووية في إنتاج الطاقة الكهربائية غير ممكن على المدى القصير، وقد يتأخر إلى 15 أو 20 سنة، بسبب عدم توفر الخبرات والكوادر المؤهلّة للوفاء بموجبات العملية، في وقت أعربت إيران عن استعدادها لوضع تجربتها في تكنولوجيا الطاقة النووية تحت تصرف الجزائر.

وصرح وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل قبل أشهر، أنّ بلاده تريد بناء مفاعل نووي ثالث يعين على الاستفادة من الطاقة النووية في توليد الكهرباء في غضون السنوات المقبلة، لكنه ربط ذلك بحصول اتفاق بين الجزائر وأمريكا، مشيرا إلى برنامجين للكهرباء النووية سيتم تنفيذهما بالتنسيق مع خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وذكر خليل إنّ الجزائر لا تجد مانعا في بناء مفاعل نووي جديد، لو حصلت على تمويل أمريكي في إطار برنامج التعاون المشترك في مجال الذرة، مؤكدا توفر إرادة سياسية لتطوير قدرات الجزائر في الكهرباء النووية واستعمال الذرة للأغراض السلمية.

ويرى الخبير أنيس نواري أنّ الوضع المالي والاقتصادي المريح الذي توجد فيه الجزائر، يساعدها على التموقع كبلد مصدر للكهرباء، وهو معطى من شأنه تحفيز السلطات على تسريع وتيرة بناء العشر مفاعلات التي تتخذ من إنتاج الطاقة الكهربائية عنوانا كبيرا.

ويسجل نواري أنّ إنجاز هذه المفاعلات يشكّل مرحلة أولى ضمن برنامج ضخم تم تسطيره من قبل الجهات المختصة لتكثيف استغلال هذا النوع من الطاقة لأغراض سلمية، موضحا أنّ الخوض في حقل الكهرباء النووية يتم بالتعاون مع دول معروفة بإتقانها لهذا النوع من التكنولوجيا، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي سبق للجزائر أن وقعت معها على مذكرة تفاهم في يونيو/حزيران 2007 نصت على التعاون في مجال الطاقة النووية ذات الأغراض السلمية.

من جهته، يلاحظ الخبير هيثم رباني أنّ مشاريع النووي الجزائري الكهربائي موجودة منذ عهد وزير الطاقة السابق شكيب خليل، وهي مشاريع توليها الدولة أهمية بالغة، ومن المقرر أن تصرف لها مبالغ هائلة خاصة بسيرورة إنشاء العشرة مفاعلات نووية المذكورة.

بيد أنّ رباني يتحفظ بشأن مدى مضي الوزير الحالي يوسف يوسفي في هذه المشاريع، كونه يريد العودة إلى التنقيب الشامل للأرض الجزائرية بحثا عن البترول والغاز الذي أهملهما شكيب خليل صاحب الجنسية الأمريكية، ولربما ينظر يوسف يوسفي إلى المشاريع النووية على أنها ثانوية، بالنظر إلى سرعة وعدد الاكتشافات الغازية والبترولية التي قد تنجح في الجنوب الغربي للجزائر (تحديدا بولايتي أدرار وبشار)، لكن قد يتغير الأمر -بحسب رباني- إذا ما قلّت الاكتشافات وتطلّب الأمر بناء مفاعلات في أقرب فرصة ممكنة، حفاظا على الأمن الكهربائي للأجيال القادمة.

ويعتقد رباني أنّ ما ستجنيه الجزائر من النووي الكهربائي، سيكون مهما جدا، طالما أنّ الكهرباء النووية فعالة جدا للصناعة، مثلما أنها نادراً ما تتوقف حركيتها، ويساعد توافر الجزائر على احتياطي كبير من اليورانيوم في التصنيع محليا وبكلفة رخيصة، خصوصا وأنّ المفاعلات المذكورة لن تكون فقط للأغراض الكهربائية، بل وستوظف في حقول حياتية شتى خدماتية شتى، على غرار إنتاج معدات إشعاع نووية للاستعمالات الطبية.

ويشير نواري إلى إمكانية استغلال 30 ألف طن من مادة اليورانيوم المخصب في مضاعفة توليد وإنتاج الطاقة الكهربائية، وسيضمن ذلك تحلية 120 مترا مكعبا من المياه يوميا، والإسهام في دفع توظيف الطاقات البديلة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وسيمكّن انجاز كهذا – بمنظار نواري - حال تحقيقه من إحلال واردات هذه المواد التي كانت تستوردها الجزائر من الخارج بأخرى مصنعة داخل البلد، تمهيدا لتصدير الطاقة الكهربائية إلى الضفة الشمالية للمتوسط خلال السنوات المقبلة.

ويلتقي خبراء في كون تطوير الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء، سيمنح الفرصة لحماية مخزون الجزائر من الغاز، لأنّ استعمال الأخير في إنتاج الكهرباء، سبب متاعب إضافية للجزائر واستنزف 48 بالمائة من احتياطي الغاز، لذا صار اعتماد الطاقة الشمسية هو الحل الأمثل، خصوصا بعد ارتفاع كلفة الكهرباء المنتجة بالغاز.

ويتراوح مقدار الاستهلاك الطاقوي في الجزائر ما بين 25 إلى 30 ألف ميغاوات سنويا من المحروقات، في وقت يمكن الجزائر الاعتماد على 9.13 ألف ميغاوات في السنة كطاقة ناتجة عن الخلايا الشمسية التي بدأت الجزائر في تصنيعها بنهاية العام الأخير لإنتاج 400 ميغاواط من الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في منطقتي المغير والنعامة الواقعة جنوب الجزائر.

رشيدة داتي: أحداث العيون أفعال مشينة وظفت لأغراض دنيئة

الدار البيضاء/14 أكتوبر/وكالات:

قالت رشيدة داتي، البرلمانية الأوروبية، ووزيرة العدل الفرنسية السابقة ، بالدار البيضاء، إن القرار الذي اعتمده البرلمان الأوروبي، بخصوص أحداث العيون، ليست له (قوة إلزامية)، معبرة عن اقتناعها بأن أحداث العيون وظفت «لأغراض دنيئة»،وأنه «جرى تسييسها».

وأكدت داتي، التي شاركت في فعاليات السوق الدولي الأول للاستثمار النسائي، الذي قد اختتم أشغاله، ، إن هذه «الأفعال المشينة وغير النبيلة تمس بالوحدة الترابية للمملكة المغربية».

وقالت رشيدة داتي، في تصريح لـ(المغربية)، إن «مشاركتي في هذه التظاهرة ترجع، أساسا، إلى أهميتها، سواء بالنسبة إلى أوروبا، أو فرنسا أو المغرب».

وأضافت داتي أن الملتقى يبرز إرادة قوية على التغيير، وضمان المساواة بين الجنسين، وأوضحت أن مدونة الأسرة تعد إنجازا كبيرا تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي سهر على بلورة توجهات مجتمعية تخدم المرأة والطفل، وضمان حقوقهما، إلى جانب حقوق الرجل، وبكامل المساواة، وكل هذه المبادرات تستحق أن تؤخذ في الاعتبار، وأيضا، أن تكون نموذجا حضاريا للاقتداء به، وهذا التوجه يخرج المغرب من التصوير الكاريكاتوري، الذي تصور به عدد من الدول العربية.

وتميزت الجلسة الختامية لـ (السوق الدولي الأول للاستثمار) بإعلان الممثلية الدائمة لاتحاد المستثمرات العرب بالمغرب والمغرب العربي أن الاتحاد من أجل المتوسط، خول لأسماء مهيب، رئيسة الممثلية، رئاسة شبكة جديدة تنشط في مجال الاقتصاد التضامني والتعاونيات، مكونة من دول من إفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا وآسيا، بعد اتفاقية جرى عقدها بمناسبة الملتقى.

كما تميزت الجلسة ذاتها بمداخلات مهمة جدا، ضمنها مداخلة رشيدة داتي، التي أكدت فيها طبيعة التحولات، التي شهدها ورش تأهيل المرأة المغربية على المستويات كافة.

وقالت داتي، إن المرأة، بشكل عام، فرضت موقعها على ساحة القضايا العمومية، من خلال مصداقيتها، بعد مسيرة من الإقناع وتحصيل النتائج الإيجابية، وأضافت «استطعنا إقناع المجتمع بشجاعتنا وأنوثتنا، التي هي أصل هويتنا وقوتنا، وهذه الأنوثة لم تكن يوما مرادفا للسطحية، وبفرنسا جرى انتقادي لوضعي أحمر الشفاه والكعب العالي، وأنا لم أرضخ لتلك الأمور».

وأبرزت داتي أن حضور المرأة ضروري وتكامل أساسي، ولا يعد تحديا، وأضافت أن المرأة تواجه باستمرار، وفي أكثر المواقع، وجهة نظر المحافظين، مؤكدة أن الغريب في الأمر هو أن هناك تشجيعا للمرأة لتعمل وترتقي، لكن عندما تصل تتعرض إلى ما لم تكن تنتظره.

وأكدت داتي أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس يقود المغرب بحكمة، ويحرص على إنجاز إصلاحات عميقة في ظل الهوية المغربية، وبكل توازن وحكمة وشجاعة ومسؤولية، مشيرة إلى أن عدة أوراش فتحت بهدف خدمة كل المغاربة.

ونوهت داتي بمبادرة خلق الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، التي ستستفيد منها النساء المغربيات، وبالتالي كل أسرهن، كما تطرقت للنظام الانتخابي المغربي والكوطا النسائية، ومقاربة النوع لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين، وقالت إن «فرنسا ليس من حقها أن تعطي درسا للمغرب في هذا المجال، فالمغرب عمل كثيرا في هذا السياق».

وتحدثت داتي عن مشروع خلق الأمم المتحدة للنساء، الذي سينطلق السنة المقبلة، برئاسة ميشيل باشري، كما تطرقت إلى ما قامت به من جهود في وزارة العدل الفرنسية، لإدماج النساء في صفوف القضاء الفرنسي بنسب عالية.

كما تميز اختتام التظاهرة بكلمة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، التي انصبت مداخلتها حول موضوع التنمية البشرية والنهوض بالاستثمار النسائي، وحول المساواة المبنية على النوع بالمغرب، التي تعززت بخروج مدونة الأسرة إلى حيز التطبيق، وتطور مهم على مستوى القانون الجنائي ومدونة الشغل، وتعديل قانون الجنسية، وأيضا من خلال الإعلان عن العاشر من أكتوبر كيوم وطني للمرأة المغربية.

كما تطرقت إلى ما عرفته سنة 2009 من منجزات، من خلال طفرة نوعية على صعيد المشاركة السياسية للنساء في تسيير الشأن المحلي، من خلال ولوج وانتخاب 3 آلاف و428 مستشارة جماعية سنة 2009، مقابل 127 مستشارة عقب الانتخابات الجماعية لسنة 2003، ما يمثل حسب الوزيرة تقدما بنسبة 3 آلاف في المائة، بمرور التمثيلية النسائية من نسبة 0.56 في المائة إلى 12.38 في المائة، في ظرف استحقاق واحد.

وعقب استعراض أهمية المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية، دعت الوزيرة إلى تشجيع التكوين والتشبيك، وتطوير الشراكة مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، إلى جانب القضاء على الأحكام المسبقة والأفكار النمطية ونشر ثقافة المساواة.

إنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المغرب العربي بداية من (2011)

الجزائر/14 أكتوبر/متابعات:

كشف الأمين العام لاتحاد المغرب العربي الحبيب بن يحيى عن أن دول الإتحاد الخمس اتفقت على إنشاء منطقة للتبادل الحر فيما بينها بداية من عام 2011 وذلك بعد مرور 19 عاما من طرح المشروع .

وقال بن يحيى، خلال افتتاح أعمال الدورة الـ(16) للجنة الوزارية المغاربية للأمن الغذائي يوم الأربعاء الماضي في الجزائر العاصمة بمشاركة وزراء الزراعة للإتحاد، "إننا توصلنا إلى توافق يتعلق بإنشاء منطقة للتبادل الحر ستطلق السنة القادمة".

وأضاف في تصريحات أوردتها وكالة الانباء الصينية (شينخوا) أن هذه " الإتفاقية جاهزة وسيتم التوقيع عليها من طرف وزراء التجارة لدول الإتحاد قبل تقديمها إلى مجلس وزراء الخارجية قريبا".

واعتبر بن يحيى أن المفاوضات التي جرت بخصوص هذه الإتفاقية "صعبة" لأنها "أخذت بعين الإعتبار مصالح كل دولة"، مشيرا إلى أن مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الدول الخمس تم طرحه عام 1991.

وتتناول الدورة الوزارية المغاربية الحالية تقييم وضعية الأمن الغذائي لدول الإتحاد المغاربي ودراسة السياسات الزراعية وتبادل الانتاج الزراعي ووضع استراتيجية زراعية تمتد إلى العام 2030 تشمل وقاية النباتات والطب البيطري وترشيد استغلال المياه في الزراعة والثروة السمكية ومقاومة التصحر والبيئة والتنمية المستدامة، والبحث والتدريب والإرشاد الزراعي والبذور والبقول الجافة ومكافحة الجراد.

وكان وزراء مالية دول اتحاد المغرب العربي قد اتفقوا في وقت سابق من العام الحالي على اطلاق أول بنك مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية برأسمال يبلغ 500 مليون دولار أمريكي، ويكون هدفه تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي على أن يكون رأسمال البنك موزعاً بين الدول الخمس منها 150 مليون دولار أمريكي رأسمال محرر .

واتفقت دول الاتحاد المغاربي الخمس على تدوير رئاسة وإدارة البنك في ما بينها، على أن يكون المقر الدائم للبنك في تونس العاصمة .